

تقرير

سينودس المطارنة الموارنة: مشاكل «الرعاة» لا الرعيّة

لمواقع التواصل الاجتماعي في كشف ما كان مستوراً. ويبدو واضحاً في هذا السياق أن خشية المطارنة من كرة الثلج تدفعهم إلى تجاوز خلافاتهم السابقة والتضامن في ما بينهم. أما مجمع المطارنة الكاثوليك، فكان يفترض أن يتعذر انعقاده بحكم مقاطعة غالبية المطارنة لبطيريكهم غريغوريوس الثالث، إلا أن الكرسي الرسولي تدخل بقوة لعقد السينودس في 19 حزيران في عين تراز. وكان ينتظر حضور رئيس مجمع الكنائس الشرقية في الفاتيكان الكاردينال ليوناردو ساندري بنفسه، لكنه عدل كما يبدو عن الحضور بحكم وصول رسالة منه تتضمن توجيهاته المباشرة. وفي ظل الخلافات الكثيرة بين أعضاء المجمع، ينتظر أن تعصف الملفات المالية والإدارية بأعمال هذا المجمع. ولم يكشف بعد إن كان البطريرك يتجه إلى الاستجابة لطلبات الفاتيكان المتعددة، فيقدم استقالته أخيراً. وهناك أزمة كبيرة تتعلق بأحد المطارنة الذي نقل من مقر البطريركية في الربوة إلى إحدى الأبرشيات، فانتقلت معه الشكاوى وتفاقت. وفي حال تواصل اجتماعات المجمع، ينتظر انتخاب نائب بطريركي جديد، إضافة إلى مطران على أبرشية فنزويلا ومتروبوليت لبيروت خلفاً لكريستوس بسترس الذي تجاوز السن القانونية.

ثالثها، أزمة أبرشية طرطوس اللاذقية بعد الفشل الكبير في معالجة الخلل فيها، وتغيير مطرانين في عامين، إلا أن المطران الكسرواني الأخير أنطوان شبير، لا يكن وداً كبيراً للنظام السوري من جهة، ولم يستطع محاصرة الخلافات داخل أبرشيته من جهة أخرى.

رابعها، أزمة كندا التي تواجه مطرانها بول مروان تابت مشاكل وشكاوى متعددة.

في ظل إجماع المتابعين للسينودس الحالي على أن مشاكل المطارنة الخاصة تشغلهم عن كل شيء آخر، لا يتمحور الهذ اليوم حول إنجازات سكنية أو تربية أو اجتماعية، بل يكاد ينحصر في حفاظ كل مطران على موقعه، في ظل تفاقم الاعتراضات الشعبية والاستخدام المستجد الكبير

نموذجين من النواب البطريركيين: الأول ديناميكي يتمتع بحماسة كبيرة ولا يكمل من البحث عمّا يمكن أن يفعله هو المطران بولس عبد الساتر (مواليد أيلول 1962) الذي خلف المطران جوزف معوض بعد انتخابه مطراناً لأبرشية زحلة قبل بضعة أشهر. والثاني لم يحقق ما كان مرجواً منه، هو المطران حنا علوان الذي ينصحه المقربون منه بالعودة إلى روما بعدما أفقدته بيروت الهالة التي كان محاطاً بها حين كان في روما، خصوصاً أنه المعاون البطريركي للشؤون القانونية، فيما لم تكن الشكاوى من المحاكم الروحية علنية كما هي اليوم. أما «خارج جدول الأعمال»، فهناك بنود كثيرة يفترض أن تحضر في اجتماع المطارنة، لا علاقة للقضايا الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية بها:

أولها، ملف راعي أبرشية صيدا المطران الياس نصار الذي لا يزال «لا معلق ولا مطلق»، على حد وصف أحد المطارنة، بحكم الخوف من قلب نصار طاولة المجمع على الجميع وكشف ما يقول إنه يعرفه. وتشير المصادر الكنسية إلى أن تعيين راعي أبرشية بيروت المطران بولس مطر زائراً على أبرشية صيدا أخيراً سبقت عدة تدابير من هذا النوع، وهو لا يمثل أبداً قراراً بطريركياً جدياً. فالجدية تقتضي إقالة نصار أو الاعتذار منه ومعاقبة كل من يهينه، سواء داخل أبرشيته أو خارجها. مع العلم أن المحكمة التي شكلتها بركري عام 2013 برئاسة المطران حنا علوان، خلصت في حزيران 2014 إلى طلب إجراء مصالحة بين نصار والكهنة، وإلغاء المشاريع السكنية التي كانت تشيد بإشراف المطران لوجود شكوك بشأنها، وعزل سكرتيرة المطران الأنسة نانسي الحاج، لكن جميع التوصيات لم تنفذ.

ثانيها، ملف مطران بيروت منذ عام 1991 بولس مطر الذي مدد له بعد تجاوزه السن القانونية، وينتظر أن يمدد له مرة ثانية في ظل تجنب الراعي فتح باب المشاكل التي سيثيرها الصراع على خلافته باعتبار أبرشيته الأكبر والأثري. وهو ما سيحول أيضاً وأيضاً دون ضخ دم جديد وتوفير الديناميكية المطلوبة بحجة الاستقرار دائماً والخشية من المواجهة.

تبدأ دخلة السينودس السنوية للمطارنة الموارنة. لتتكون مشاكل الرعيّة الشغل الشاغل لـ «الرعاة». وإنما كيفية احتفاظ كل منهم بموقعه تحت عباءة «الراعي» الكبير

عنان سعود

يستعد المطارنة الموارنة لخلوة السينودس السنوية التي تبدأ غداً الثلاثاء، وعلى جدول أعمالها بند واحد، يتبعها بعد أسبوعين سينودس للمطارنة الكاثوليك الذين لم يستجيب بطريركهم بعد لطلب الفاتيكان منه الاستقالة. وتوضع بعدهما انتخابات الرهبنة اللبنانية (الكسليك) على نار حامية.

يبدأ السينودس الماروني في بركري بخلوة روحية يلقي عظاتها الرئيس العام لجمعية الأبياء المرسلين اللبنانيين الأب مالك بو طانيوس، وتستمر حتى يوم السبت. أما الاثنين، فيبدأ المجمع الإداري الذي يرى أن أوضاع البطريركية الإدارية بالذم خير، فلا يرد على جدول أعماله سوى بند واحد يتعلق بانتخاب خلف للنائب البطريركي المطران بولس صباح، بحكم بلوغه سن التقاعد. وكان البطريرك بشارة الراعي قد طرح عشرة أسماء، من بينها الأب سليم صفيير والمونسنيور جوزف فخري والأب جوزف نفاع والأب أنطوان عوكر. لكن لا أحد - غير الراعي - يعلم من يريد الراعي نائباً له. علماً أن انتخاب صباح حصل بموجب اتفاق عقده المطارنة قبيل انتخاب الراعي بطريركاً يقوم على انتخاب راعي أبرشية جبيل سابقاً بطريركاً وصباح نائباً له. إلا أن الأخير لم يستفد من هامش القوة الذي منحه المطارنة له حين انتخبوه بهذه الطريقة، وهو ما يدفع بعض المطارنة إلى التفكير في وجوب اقتراح وضع تحديد وظيفي للنائب البطريركي، فلا يكون أشبه بمطران على مكة كما كانت الأمور في عهد صباح. علماً أن في بركري اليوم



وانتقدوا كلاماً لطالما رددوه هم في مجالسهم، لكن في عرفهم لا بد من «كتمانها»، بحسب ما تقول المصادر التي تؤكد أن «التبار يحسبها جيداً، ويفكر فيها استراتيجياً. لذا سيظل يعبر عن فخره بعلاقته بالسعودية، ويدافع عن سياساتها».

تقرير

الحسيني: «بدنا نحاسب» بالنسبية

بحيث يصبح من الصعب التأثير عليها بوسائل الغش المعهودة. وهو ما يعزز مبدأ المحاسبة». تخلل المؤتمر شهادات من مرشحين على لوائح خاضت الانتخابات البلدية والاختيارية في وجه لوائح الأحزاب والسلطة، وقد تمكنت من تحقيق نتائج كانت لتوصلها إلى المجالس البلدية في ظل قانون يراعي التمثيل النسبي. لذلك أجمع المرشحون على ضرورة اعتماده في أي انتخابات مقبلة، فيما توجه المرشح حسن سليمان، من بلدة بدنايل البقاعية، برسالة إلى وزير الداخلية نهاد المشنوق طالب فيها بـ«إلغاء الانتخابات في بدنايل وإعادتها بناءً لطعون المقدمة، نظراً لما شاب العملية الانتخابية من تزوير».

(الأخبار)

بداية التحركات والتظاهرات وانتفاض الرأي العام في وجه السلطة، مشيرة إلى أن «الحراك كله هو المقدمة الأولى للتغيير الجذري الذي لن يتحقق إلا بإقرار قانون انتخاب جديد قائم على النسبية والمواطنة التامة». وإذا كانت الانتخابات البلدية قد أظهرت بنتائجها أنها بداية الانقلاب الشرعي والطبيعي للحراك الشعب، يبقى القانون الوسيلة الوحيدة لتمثيل أكثر دقة، فيصبح المجلس النيابي أكثر تعبيراً عن الإرادة الشعبية ضد متزعمي الطوائف والمذاهب والعائلات». بناءً على ذلك، ستكون النسبية محور وبوصلة تحرك «بدنا نحاسب» في المرحلة المقبلة. والنسبية في الانتخابات «لا تعني إعادة توزيع المقاعد فحسب، بل أيضاً صيانة الإرادة الشعبية

من تشويه قرارها من خلال قانون يفرض عليها فرضاً». فمن دون النظام النسبي «لا يوجد تمثيل عادل أو غير عادل، بل هناك إقصاء الشعب عن الحضور في مؤسسات الحكم والسيادة واستحضار المنظمات الطائفية نفسها بنفسها لتقسيم اللبنانيين». أما خلافات المجموعات المدنية، فحضر أيضاً في كلمة الحسيني، فشبّهها بمخيلاتها في القوى الطائفية التي تعاني من نزعات تزعم ووصاية. وهو ما يعيق عملها ومواجهتها «الشبكة المنظمات الطائفية التي تستولي على أدوات الحكم المدنية والعسكرية». لذلك، من الضروري، بحسب الحسيني، أن تكون الأولوية لحل تلك الأزمة وإنقاذ مشروعها المدني.

من جهتها، أعادت إلهام مباركة التي ألقّت كلمة «بدنا نحاسب» التذكير

وديع الأسمر عن «طلعت ربحتكم»، وغيرهما من الناشطين في جمعيات مدنية، إضافة إلى أعضاء اللوائح التي حملت عنوان «المجتمع المدني» في الاستحقاق البلدي الأخير في بركري وبرج البراجنة وبدنايل. إلى جانب هؤلاء، حضر النائب السابق نجاح واكيم، الوزير السابق عصام نعمان والنائب السابق صلاح الحركة، وكانت كلمة لرئيس مجلس النواب السابق حسين الحسيني حول «أهمية المقاومة المدنية من جهة والتمثيل النسبي من جهة ثانية، من أجل «ظهور الشعب الذي له الحق في أن يقرر ماذا يريد من الأنظمة والمؤسسات». ورأى أن «النسبية في التمثيل النيابي هذا مكانها، والهدف لا يتحقق إلا عبر القرار الشعبي الذي يجب أن تنجزه الهيئات بمبادرة ذاتية تسبق ما يحضر لها

في المبدأ، لو طبّق النظام النسبي على قانون الانتخابات البلدية، لكان من الممكن للمجتمع المدني في بيروت أو لائحة «بيروت مدينتي» مثلاً أن تخرق لائحة السلطة وتترقب على ما لا يقل عن 9 مقاعد من أصل 24 يشكلون المجلس البلدي لبيروت. إلا أن الإبقاء على القانون بصيغته الحالية حرم هؤلاء من المشاركة في قرارات العاصمة، وسيجرهم في أي استحقاق مقبل بلدي أو نيابي من تمثيل شريحة وازنة من أهل بيروت. رغم ذلك، لم يُبد ناشطو الحملة أي اهتمام بمؤتمر «الحراك البلدي 2016» نحو استعادة الشرعية الشعبية» الذي نظّمته حملة «بدنا نحاسب» أمس في فندق الكومودور - الحمراء. والسبب: انشغالهم بنشاط آخر، فيما لبّى الدعوة كل من غادة البافي عن «مواطنون ومواطنات في دولة»،